

# عندما أعطت مصر قبة الحياة لمصنع التوربينات الألماني

انتقلت ملكية هذا المصنع العملاق إلى شركة سيمنس عام ١٩٧٧ حيث وصل إنتاجه إلى ٨٠٠ وحدة توليد كهرباء تعمل بالتوربينات الغازية تم توريدها بنجاح لأكثر من ٦٠ دولة، ومع عام ٢٠١٥ بدأ هذا المصنع يعاني من مشاكل اقتصادية حادة في ظل ما يكتنف أوروبا من منافسة تحكمها اقتصاديات السوق الحر مع وجود ٣٧٠٠ عامل وكذا تراجع الطلب على التوربينات الغازية مع توسع ألمانيا والدول الأوروبية في استخدام طاقة الرياح وتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية سواء على مستوى الأفراد في المنازل أو على مستوى المحطات الأرضية، دخل المصنع بعد ذلك في مرحلة إصعاب اقتصادي يتحتم معه خفض العمالة من ٣٧٠٠ عامل نصفهم من المهندسين إلى ما يقل عن ٨٠٠ عامل ضمن خطة إصلاح قاسية لاح معها شبح إغلاق هذا المصنع بالكامل خروجاً من نفق الخسائر الممتدة.

احتدم الجدل في الأوساط الاقتصادية الألمانية حيث لم تكن الحكومة بمعزل عن ذلك الجدل في محاولة لترجيح مبدأ إغلاق المصنع أو التوقف عن النشاط أو تطبيق خطة قاسية للإصلاح الاقتصادي.

وجاءت صفقة القرن مع مصر بما يعادل أكبر صفقة في تاريخ شركة سيمنس الممتدة لأكثر من ١٠٠ عام لتعطي قبة الحياة لهذا المصنع العريق ذي الإمكانيات المتميزة لثقت مرة أخرى على أقدام راسخة وينتج أحدث مستجدات العصر من تكنولوجيا كانت تداعب أحلام مهندسيه وخبرائه فمرحبا بالنجاح الذي يتقاسمه أطرافه أخذوا وعتاء لتعظيم القيمة المضافة، ويكفيها فخراً أن مصر كان لها إسهامها التاريخي الذي ستذكره لها شركة سيمنس ومن ثم الدولة الألمانية ليسجل في سجل العلاقات المتميزة بين الدول عبر البحر المتوسط الذي يربط بين الشرق الأوسط وأوروبا.

رئيس مجلس الأعمال المصري الألماني



مصر القبة

بقلم:  
د. م. نادر رياض

www.naderriad.com

العالم في الافتتاح المتزامن لمحطات البرلس وبنى سويف والعاصمة الإدارية الجديدة والذي لم ينس أن يقتسم نجاح شركة سيمنس الألمانية مع شركتي أوراسكوم للإنشاءات والسويدي للكابلات وهما شركتان مصريتان تقشمان معهما النجاح.

ويحضرني في هذا المقام المسار التاريخي لأحد أكبر المصانع الألمانية التي تملكها شركة سيمنس والذي كان المحور الرئيسي في صناعة محركات التوليد لمحطات الطاقة الموردة إلى مصر ألا وهو مصنع سيمنس للتوربينات الغازية في برلين والذي نشأ عام ١٨٩٢ وعمل كمورد رئيسي للترام الكهربائي الذي بدأ انتشاره في ألمانيا في هذه الحقبة. وفي عام ١٩٠٤ انتقلت ملكيته إلى شركة AEG حيث بدأ عصر البخار فشارك في هذه النهضة الصناعية بالتحول في اتجاه صناعة التوربينات البخارية والذي أسهم بها في نهضة ألمانيا كمنافس دولي جديد في عصر البخار، كما أنشأ على التوازي صناعة القطارات الكهربائية بجانب التوسع المضطرد في صناعة التوربينات الغازية والتي حافظت لألمانيا على تفوقها في هذه الصناعة حتى يومنا هذا.

اجتاز هذا المصنع العملاق فترتي الحرب العالمية الأولى والثانية وخرج من كل منها مدمراً بالكامل ليعاد بناؤه على أحدث ما يكون لتترسخ إمكانياته ويتعاظم دوره في دعم الاقتصاد الألماني.

قد لا يرى البعض أن قصص النجاح يقسم الفضل فيها بين أطرافها، فقلما ينسب الفضل في النجاح لطرف دون الآخر، وأفضل الأمثلة على ذلك قصة النجاح المصرية الألمانية في إحداث انطلاقة كبرى لتوليد الطاقة في مصر لتواكب احتياجات المستقبل الطموحة.

وقد رأيت شأن الآخرين أن في تدعيم الطاقة الكهربائية بهذا القدر من القدرة المؤثرة والفعالة والتي تزيد على ٤٠٪ من الطاقة الفعلية المتاحة من قبل والتي تغطي احتياجات أكثر من ٤٠ مليون مصري بكامل أنشطتهم الصناعية بما يوفر مليار دولار سنوياً كقيمة وقود في حالة توليد هذه الطاقة بالوسائل التقليدية القديمة وهو أمر له أهميته القصوى رغم ارتفاع معدلاته عما هو مألوف دولياً ناهيك عن محلياً، وقد أعجبت بالخطوة ليس فقط على المستوى الشخصي من أن الكهرباء لن يتكرر انقطاعها عن المواطنين كالجاري من قبل بل يتعدى ذلك إلى أن مفهوم الطاقة الكهربائية هو توفير القوى المحركة للمصانع والقطارات ووسائل الإنتاج وهو المحرك الرئيسي لإطلاق كافة الأنشطة الاقتصادية لتحقيق طموح الدولة الذي يصب في مصلحة الفرد في النهاية.

وتكمن عبقرية هذا القرار الشجاع في أن سداد كلفة اقتناء هذه الطاقة الكهربائية العملاقة سيتم من عائد تسويق الكهرباء على مختلف الأصعدة ومنها الدول المجاورة. وكم أسعدني أن التكنولوجيا المطبقة تمت على أحدث المستويات التقنية التي نقلت مصر إلى مصاف أحدث ما تقتنيه الدول الغربية من تكنولوجيا في توليد الطاقة. وتمثل قصة النجاح تلك في أن حجم المشروع المصري الألماني هذا كان الأكبر في تاريخ شركة سيمنس على الإطلاق وهو ما مكن الرئيس السيسى من التفاوض على مزايا سعرية أشاد بها رئيس شركة سيمنس في كلمته أمام